في شيء واحد فيكون حسنا ذاتيا وعرضيا معا قوله على ما هو
ظاهر عبارة المفتاح وغيره حيث قال فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم
فكذا وان كان مقتضى الحال ذكر المسند اليه فكذا وان كان المقتضى ابانة كذا
قوله على ما اشير اليه في المفتاح حيث قال في تعريف علم المعاني على ما يقتضي
الحال ذكره فان المذكور حقيقة هو الكلام لا نفس الكيفيات قوله وصرح
به في شرحه ذكر العلامة في شرح قول المفتاح وارتفاع شأن الكلام في باب
الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة المقام لما يليق به وهو
الذي نسميه مقتضى الحال ان المراد بما يليق به الكلام الذي يليق بذلك المقام
والكلام الذي يليق به هو مقتضى الحال قوله والانسب العول
انه لما اريد بالاحوال في قول المصنف يعرف به احوال اللفظ الجزئيات جاز
ان يكون مقتضى الحال هو الاحوال الكلية فصح ان اللفظ باشتماله على الجزئيات
مطابق للكليات اي مشتمل عليها وبعد القول بانها احوال الخ وحمل المطابقة
على الاشتمال غير مجدد وقد حققنا ذلك في الشرح وقد سمعت في
ذلك ما فيه كفاية فيتذكر قوله واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ
جواب عما قيل ان الاسناد ليس لفظا فلا يكون من احوال اللفظ
مع ان المذكور في التعريف احوال اللفظ قوله باعتبار ان
التأكيد ونحوه الظاهر ان المراد بالتأكيد اداته واما نفس الكيفية المدلول
عليها بالاداة ففي رجوعها الى الجملة خفاء تامل وفيه انه لا يظهر على هذا
معنى رجوع الحقيقة والمجاز العقليين اللذين عدهما المصنف من
احوال الاسناد الى الجملة قوله وتخصيص اللفظ بالعربي دفع لاعتراض
ناشئ مشهور على المصنف بان هذا العلم لا يختص باللفظ العربي فالتقييد
بالعربي فاسد وكان الوجه في تخصيص الصناعة بوضعها للعربي فقط

ان المقصود

ان المقصود الاعظم من هذا العلم معرفة اعجاز القرآن قوله بعض
المقصود الظاهر ان مرجع الضمير في بعض الى علم المعاني لانه لما علم مندرجا
فيه تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الاتي على سبيل التغليب لشدة اتصالها
به حيث دونت معه ولم يكن مذكورة في شيء من المحصور فيما الذي هو الابواب
الثمانية حكم الشارح متابعة لقول المصنف في الايضاح ان الضمير في بعض
يرجع الى المقصود من علم المعاني لاخراجها فانها اجزاء من العلم لا من مقاصده
ومن هذه تبعيضية وصح رجوع الضمير الى المقصود مع ان المذكور سابقا ليس
علم المعاني لانه يحرز منه فذكره ذكره قوله انحصار الكل في الاجزاء الخ لان
علم المعاني عبارة عن مجموع الابواب الثمانية وح لا يصدق على واحد منها فلو
جعل من حصر الكلي في الجزئيات لم يصدق علم المعاني على كل منها وفيه نظر
فانه لما جعل المحصور هو المقصود كان بحسب الظاهر كليا للابواب
الثمانية لا كلا وهي جزئياته لا اجزاؤه ويصدق على كل منها اذ مباحث احوال
الاسناد مقصود من مباحث علم المعاني فهو من حصر الكلي في الجزئيات
لا الكل في الاجزاء

وقد قيل يمكن في دفعه ارتكاب

ان من بيانيه والمحصور هو علم المعاني وادراج لفظ المقصود للتنبيه على ان
المحصور ما هو علم المعاني حقيقة ومقصود بالذات لا ما هو ملحق به ولو ترك
لفظ المقصود لربما تبادر الى الوهم من اطلاق لفظ علم المعاني الشيء الذي
يذكر فيه بعينه اعني الامور الثلاثة فح يكون حصر الكل في الاجزاء وبالجملة
ليس ادراج لفظ المقصود بيانا لمرجع الضمير بل مرجعه علم المعاني وانما
ذكر للتنبيه على ان المقصود انحصار مقاصده او يقال المحصور هو جميع المقصود
الذي هو بعض من علم المعاني وهو كل للابواب الثمانية وفي هذا الجواب
انه لا مناسبة قول الشارح لا يصدق علم المعاني لان المناسب ان يقول

Copyright © King Saud University